لسان العرب في الميزان الصرفي

عبدالعزيز علي سفر

أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية،
كلية الآداب، جامعة الكويت

الملخص

يتناول هذا البحث القضايا الصرفية التي تطرَّق إلى طرحها، ومناقشتها صاحب كتاب "لسان العرب" ابن منظور.

وقمت بتناول بعض النقاط التي ناقشها ابن منظور وقَسّمها إلى قِسْمين: قسم يطرح فيه المسألة ويناقشها مناقشة علمية دقيقة، ويسند فيها الآراء إلى أصحابها، وقسم آخر يطرحها للنقاش منتقداً آراء اللغويين بكل دقة وإتقان.

وأما القضية الأساس التي ناقشها الباحث فهي أمور صرفية تتعلق بالنسب وبالإعلال والإبدال، ويرى الباحث فيها بعض الجوانب التي تحتاج إلى المعالجة في طرحها، أو قصوراً في بعض جوانبها.

المقدمة

المطلع في الكتاب الموسوعي «لسان العرب» لابن منظور، يرى أن هذا الكتاب قد احتوى مسائل لغوية من نحو وصرف ولغة، بشكل دقيق، يمكن الرجوع إليه لتوثيق هذه المسائل، وطرحها على بساط البحث، لدراستها ومناقشتها والوقوف على ما فيها من أمور تمس اللغة.

ومن خلال تتبعي لهذه الموسوعة، ودراستي مسائلها الصرفية وقفت على جملة من الأمور سأطرحها في هذا البحث الذي أطلقت عليه. «لسان العرب في الميزان الصرفي».

والواقع أن هذا الكتاب غني بمسائله الصرفية، يتضح ذلك من خلال المسائل التي تتطلبها القضية التي يعالجها للكشف عن معاني الكلمات، ودراسة أصولها اللغوية، وما حدث فيها من أمور صرفية كالتصريف والنسب والإعلال والإبدال، وكالأمور المتصلة بالاشتقاق، وبأصل الكلمة وما إلى ذلك من قضايا صرفية دقيقة.

وسأحاول في بحثي هذا أن أتتبع بعض هذه المسائل التي أرى أن فيها إشكالات في طرقها ومعالجتها؛ مما يتطلب منا الوقوف ملياً حيالها للوقوف على خطواتها العلمية طبقاً للأقيسة الصرفية.

ومن خلال تتبعي لهذه القضية أنظر في كيفية طرحه لهذه المسائل الصرفية، وكيفية مناقشتها، وصولاً إلى أصل الكلمة وحقيقتها، ومن هنا، فقد قَسَّمت هذا البحث إلى ثلاث نقاط:

1 - تتعلق الأولى منها بمناقشة ابن منظور للمسائل الصرفية، حيث تعرف من خلالها أن لهذا العالم الجليل باعاً طويلاً في حل كثير من مشكلاتها، يمكننا فيما بعد مناقشته فيما يطرحه من مسائل لنا فيها وقفات معه.

2 - نقده لبعض أهل اللغة في القضايا الصرفية، حيث يرى - من وجهة نظره - أنها بعيدة عن القياس الذي وضعه الجمهور.

3 – مناقشتنا له في بعض المسائل التي تناولها، من خلال الوقوف على بعض الجوانب التي نرى فيها قصوراً علمياً.

وليس القصد من وراء ذلك مجرد كشف القصور، أو إدراك العيب، فهذا ما لا يسعى إليه البحث لهذا العالم الجليل صاحب هذه الموسوعة العلمية، ولكن القصد إبراز المسائل الصرفية بصورة متكاملة؛ رغبة للوصول إلى الحقيقة.

أولاً - تعامله مع القضايا

ومن المسائل التي ذكر النسب إلى «شنوءة» حيث يقول: النسب إليه «شنيء» أجروا «فعولة» مجرى «فعيلة» لمشابهتها إياها من عدة أوجه، منها:

– أن كل واحد من «فعولة، وفعيلة» ثلاثي. ثم إن ثالث كل واحد منهما حرف لين يجري مجرى صاحبه، ومنها أن في كل واحد من «فعولة وفعيلة» تاء التأنيث، ومنها: اصطحاب «فعول وفعيل» على الموضع الواحد نحو «أثوم وأثيم، ورحوم ورحيم»، فلما استمرت حالة «فعولة وفعيلة» هذا الاستمرار جرت واو «شنوءة» مَجْرى ياء حنيفة، فكما قالوا حنفي قياساً، قالوا شنيء قياساً»[1].

أي أن الصيغتين «فَعِيلة» و«فعولة» لهما سمات مشتركة؛ فالكلمتان ثلاثيتان مزيدتان بتاء في الطرف وبياء بعد العين في الأولى، وواو بعد العين في الثانية، وتشتركان في شروط حذف الياء والواو عند النسب؛ حيث يشترط فيهما أن تكون عينهما صحيحة، وغيرَ مضعفة.

– القول في «يَفيئة» تفعلة أو على القلب

جاء في اللسان قوله: وفي حديث عمر – رضي الله عنه –: أنه دخل على النبي – صلى الله عليه وآله وسلم – فكلّمه، ثم دخل عليه أبو بكر على «تفيئة» ذلك؛ أي على أثره، قال: ومثله على «تئيفة ذلك» بتقديم الياء على الفاء وقد تشدد، والتاء فيه زائدة على أنها «تفعلة»، وقيل: هو مقلوب منه وتاؤها إما أن تكون مزيدة أو أصلية.

قال الزمخشري: ولا تكون مزيدة، والبنية كما هي من غير قلب، فلو كانت التفيئة تفعلةً من «الفيء» لخرجت على وزن تهنئة، فهي إذاً لولا القلب «فعيلة» لأجل الإعلال، ولامها همزة، ولكن القلب على التئيفة هو القاضي بزيادة التاء فتكون تفعلة[2].

- جموع الكثرة وجموع القلة

وفي الحديث: دَعِي الصلاة أيامَ أقرائك، «وقروء» على «فُعُول» و«أَقْرؤٌ» الأخيرة عن اللحياني في أدنى العدد، ولم يعرف سيبويه «أقراءً»، ولا «أَقْرُؤاً» قال: - استغنَوْا عنه بـ «فُعُول». وفي التنزيل: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾[3]، أراد ثلاثة أقراء من قروء، كما قالوا: «خمسة كلاب» يراد بها «خمسة من الكلاب». . . وقال الأصمعي في قوله تعالى: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾، قال: جاء هذا على غير قياس، والقياس ثلاثة أقرؤ، ولا يجوز أن يقال: «ثلاثة رجال» إنما هي «ثلاثة رَجْلة»، ولا يقال: «ثلاثة كلاب»، إنما هي «ثلاثة أكلب»، قال أبو حاتم: والنحويون قالوا في قوله تعالى: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾، أراد «ثلاثة من القروء»[4].

ومرجع هذا كله أن جموع التكسير قسمان: جموع كثرة (من تسعة فما فوق) وجموع قلة (من ثلاثة إلى تسعة) وأوزانها:

أفعلة أَفْعُلُ ثم فعلة ثمت أفعال جموع قلة

وقد جاء في النص الكريم استخدام اللفظ (ثلاثة) مع جمع من جموع الكثرة وهو «قروء» «فعول». ولذا لجأ كثير من النحويين إلى التأويل الذي ذكره لكي ينسجم مع القياس الصرفي.

- القول في «جوه وجاه»

جاء في اللسان قوله: «والجاه» المنزلةُ والقَدَر عند السلطان مقلوب عن «وجه» وإن كان قد تغير بالقلب فتحول من «فَعْل» إلى «فَعَل» فإن هذا لا يستبعد في المقلوب والمقلوب عنه، ولذلك لم يجعل أهل النظر من النحويين وزن: «لاهِ أبوك» فَعْلاً؛ لقولهم: «لَهْيَ أبوك» إنما جعلوه «فَعَلاً»، وقالوا: إن المقلوب قد يتغير وزنه عما كان عليه قبل القلب. . . قال ابن جني: كان سبيل «جاه» إذ

قُدمت الجيم، وأُخّرت الواو، أن يكون «جَوْه» فتسكن الواو كما كانت الجيم في «وَجْه» ساكنةً إلا أنها حُركت؛ لأن الكلمة لما لحقها القلب ضعُفت، فغيروها بتحريك ما كان ساكناً، إذ صارت بالقلب قابلةً للتغير، فصار التقدير: «جَوَه»، فلما تحركت الواو، وقبلها فتحة قلبت ألفاً فقيل «جاه»»[5].

أي أن كلمة «جاه» فيها ثلاثة أمور صرفية، الأمر الأول هو القلب المكاني الذي حدث فيها؛ فبعد أن كان وزن «وجه» هو «فَعْل» تحول بالقلب إلى «عَفْل» أي «جَوْه»؛ لأن الواو المتحركة حلت محل الجيم الساكنة فكان حقها السكون إلا أنها حركت بالفتح؛ لأن القلب قد يستغفر له ذلك، وهذا هو الإجراء الصرفي الثاني، وأما الإجراء الثالث فيتمثل بقلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

- القول في «فلان» و«إنسان»

فلان: اسم رجل، و«بنو فلان» بطن نسبوا إليه، وقالوا في النسب «الفلاني» كما قالوا «الهَنِيّ» يكنون به عن كل إضافة، الخليل: فلان تقديره «فُعال» وتصغيره «فُليّن» قال: وبعض يقول هو في الأصل «فُعْلَان» حذفت منه واو، قال: وتصغيره على هذا القول «فُليان»، وكالإنسان حذفت منه الياء، أصله «إنسيان»، وتصغيره «أُنَيْسِيان»... وروي عن الخليل أنه قال «فلان» نقصانه ياء أو واو من آخره، والنون زائدة؛ لأنك تقول في تصغيره «فُلَيّان» فيرجع إليه ما نقص وسقط منه، ولو كان «فلان» مثل «دخان» لكان تصغيره «فُليّن» مثل «دُخَيّن»، ولكنهم زادوا ألفاً ونوناً على «فل»[6].

- النسب إلى «عضة»

والنسب إلى «عضة» «عِضَوي وعِضَهِي»، فأما قولهم: «عضاهي» فإن كان منسوباً إلى «عضة» فهو من شاذ النسب، وإن كان منسوباً إلى «العِضَاة» فهو مردود إلى واحدها، وواحدُها «عضاهة»، ولا يكون منسوباً إلى «العضاه» الذي هو الجمع؛ لأن هذا الجمع وإن أشبه الواحد فهو في معناه جمع، ألا ترى أن

من أضاف إلى «تَمْر» فقال: «تَمْري» لم ينسب إلى «تَمْر» إنما نسب إلى «تَمْرة» وحذف الهاء؛ لأن ياء النسب وهاء التأنيث تتعاقبان[7].

يقول سيبويه: «وقالوا في عِضاهٍ عِضاهِيٌّ»، في قول من جعل الواحدة «عضاهة» مثل «قتادةٍ وقتادٍ»، و«العِضاهة» بكسر العين على القياس، فأما من جعل جميع العضة «عِضوات» وجعل الذي ذهب الواو، فإنه يقول: «عِضَوِيٌّ» فأما من جعل المياه جعل الواحدة عضاهةً قال: «عِضَاهِيّ»[8].

ومن المسائل التي أوردها ابن منظور قوله في «العباءة والعباية»: . . . «والعباءة» لغة فيه، قال سيبويه: إنما همزت، وإن لم يكن حرف العلة فيها طرفاً؛ لأنهم جاؤوا بالواحد على قولهم في الجمع «عباء» كما قالوا: «مسنية ومرضية» حين جاءت على «مَسْنِيّ ومَرْضيّ»، وقال: العباء ضرب من الأكسية، والجمع «أعبية» والعباء على هذا واحد، قال ابن سيده: قال ابن جني: وقالوا: «عَباءة» وقد كان ينبغي لما لحقت الهاءُ آخراً، وجرى الإعراب عليها وقويت الياء لبعدها عن الطرف أن لا تُهمز، وأن لا يقال إلَّا «عَباية»، فيقتصر على التصحيح دون الإعلال، وأن لا يجوز فيه الأمران، كما اقتصرت في «نهاية وغباوة وشقاوة وسعاية ورماية» على التصحيح دون الإعلال؛ لأن الخليل - رحمه الله - قد علَّل ذلك فقال: إنهم بنوا الواحد على الجمع، فلما كانوا يقولون: «عَباء» فيلزمهم إعلال لوقوعها طرفاً، أدخلوا الهاء وقد انقلبت الياء حينئذ همزة، فبقيت اللام معتلة بعد الهاء، كما كانت معتلة قبلها[9].

وهذه المسألة مرتبطة بالقاعدة الصرفية التي تشير إلى أن الواو أو الياء إذا تطرفتا إثر ألف زائدة قلبتا همزة، كما في نحو «كساء وبناء» والأصل فيهما «كساو وبناي»، وكذلك الحال بالنسبة لـ «عباي وعباء» إلا أن الأمر بالنسبة لـ«عباية» مختلف لوجود تاء التأنيث طرفاً بعد الياء فتكون قد أبعدت الياء عن الطرف، ولذلك كان ينبغي بقاؤها ياءً، ويحق لنا أن نتساءل فنقول: وهل وجود تاء التأنيث وهي حرف زائد في طرف الاسم «عباية» يبعد الياء عن آخريته؟

وأورد ابن منظور نصاً يتعلق بكلمة «سنة» هو الآتي: «سنت الخير قليله» والجمع «سَنِتُون» ولا يكسر، و«أسنتوا فهم مُسْنِتُون» أصابتهم «سَنَة» وقحط

وأحدبوا. . . وهي عند سيبويه على بدل التاء من الياء، ولا نظير له إلا قولهم «ثنتان» حكى ذلك أبو علي، وفي الصحاح: أصله من «السنة» قلبوا الواو تاءً ليفرقوا بينه وبين قولهم: «أسنى القوم» إذا أقاموا سنة في موضع. وقال الفراء: توهموا أن الهاء أصلية إذا وجدوها ثالثةً فقلبوها تاءً تقول منه: أصابهم السنة بالتاء، وفي الحديث: «وكان القوم مسنتين» أي مجدبين، أصابتهم السنة، وهي القحط والجدب»[10].

وجاء في الكتاب قوله: «ومن قال في «سنة» سانيت قال: «سُنَيّة»، ومن قال: «سانهت» قال: «سُنَيْهة»[11].

وجاء في المقتضب للمبرد قوله: «ومن ذلك «سنة» فنقول في تصغيرها «سُنَيّة وسُنَيْهة»؛ لأنه يجتذبها أصلان: «الواو والهاء»[12].

ومن المسائل التي أوردها ابن منظور مسألة النسب إلى المفرد، وهو القياس الذي سار عليه الجمهور؛ حيث يقول في النسب إلى «الرِّباب».

و«الرِّباب» أحياء ضَبّة، سُمّوا بذلك لتفرقهم؛ لأن «الرُّبة» الغرفة، ولذلك إذا نسبت إلى «الرِّباب» قلت: «رُبّي» بالضم، فرُدَّ إلى واحده، كما تقول في المساجد «مسجدي» إلا أن تكون سميت به رجلاً، فلا ترده إلى الواحد، كما تقول في «أنمار» أنماري، وفي «كلاب» كلابي، قال: هذا قول سيبويه[13].

وجاء في الكتاب قوله: «اعلم أنك إذا أضفت إلى جمع أبداً فإنك توقع الإضافة على واحده الذي كُسّر عليه ليفرق بينه إذا كان اسماً لشيء واحد وبينه إذا لم تُرِد به إلا الجمعَ، فمن ذلك قول العرب في رجل من القبائل «قبليّ وقبليّة» للمرأة، ومن ذلك أيضاً قولهم في أبناء فارس «بَنَويّ» وقالوا في «الرِّباب» «رُبّي»، وإنما «الرِّباب» جماعٌ وواحده «رُبَّة» فنسب إلى الواحد، وهو كالطوائف»[14].

وجاء في المقتضب قوله: «اعلم أنك إذا نسبت إلى جماعة، فإنما توقع النسب على واحدها، وذلك قولك في رجل ينسب إلى الفرائض «فرضيّ»؛ لأنك رددته إلى «فريضة»، فصار كقولك في النسب إلى «ضيفة» «ضيفي» فهذا

هو الباب في النسب إليها، والنسب إلى «مساجد» مسجدي، وإلى «أكلب» «كلبيّ»، وإنما فُعِل ذلك ليُفْصل بينها، وهي جمع، وبينها إذا كانت اسماً لشيء واحد[15].

ومما أورده ابن منظور تصغير وراء على «وُرَيّئة» وهو يعد من شواذ التصغير. يقول ابن منظور: «وراء» والوراء جميعاً يكون «خَلف وقُدّام» وتصغيره عند سيبويه «وُرَيّئة»، والهمزة عنده أصلية غير منقلبةً عن ياء، قال ابن بري: وقد ذكرها الجوهري في المعتل، وجعل همزتها منقلبة عن ياء، قال: وهذا مذهب الكوفيين وتصغيرها عندهم «وُرَيّة» بغير همزة، وقال ثعلب: لوراء الخلف، ولكن إذا كان مما يرد عليه فهو قدام، وهكذا حكاه الوراء بالألف واللام[16].

وجاء في شرح الشافية قوله: ويزاد في المؤنث الثلاثي بغير تاء كعيينة وأذينة، وعُرَيْب وعُريس شاذ بخلاف الرباعي كعقيرب وقديديمة ووُرَيّئة شاذ»[17].

ويتعلق بكلمة «وراء» عند تصغيرها أمران: الأول: في الهمزة المتطرفة أهي أصلية كما يرى سيبويه؟ أم أنها مقلوبة عن أصل؟ وهذا الأمر مؤثر في تصغير الكلمة، فسيبويه يرى أن تصغيرها على «وُرَيّئة»؛ لأصالة همزتها عنده، بينما يرى الكوفيون أن الهمزة مقلوبة عن ياء فيصغرونها على «وُرَيّة».

وأما الأمر الآخر: فيتعلق بإلحاق تاء التأنيث بها عند تصغيرها؛ لأنه على افتراض تأنيث الكلمة فإن تاء التأنيث لا تلحقها؛ لأنها زائدة على ثلاثة أحرف لذا تصغيرها على «وُرَيّئة» أو «وُرَيّة» تصغير شاذ.

- الاختلاف في أصل «إنسان»

جاء في لسان العرب قوله: و«الإنسان» أصله «إنسيان»؛ لأن العرب قاطبة قالوا في تصغيره «أُنَيْسيان» فدلّت الياء الأخيرة على الياء في تكبيره، إلَّا أنهم حذفوها لما كثر الناس في كلامهم»[18].

وفي حديث ابن صياد، قال النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - ذات يوم: «**انطلقوا بنا إلى «أُنيسيان» قد رأينا شأنه**».

وهو تصغير «إنسان» جاء شاذاً على غير قياس، وقياسه «أنيسان»[19].

ويقول في موضع آخر: «والخطيئة على وزن «فعيلة» الذنب، ولك أن تشدد الياء؛ لأن كل ياء ساكنة قبلها كسرة، أو واو ساكنة قبلها ضمة، وهما زائدتان للمد للإلحاق، ولا هما من نفس الكلمة، فإنك تقلب الهمزة بعد الواو واواً وبعد الياء ياءً، وتدغم وتقول في «مقروء» «مقروّ»، وفي «خبيء»، «خبيّ» بتشديد الواو والباء، والجمع «خطايا»[20].

ومما يدل على حسه الصرفي، وإلمامه بالقضايا الصرفية قوله عند الإشارة إلى النسب إلى «طيئ»: «والنسب إليها «طائي» على غير قياس كما قيل في النسب إلى «الحيرة» «حاري»، وقياسه «طَيْئي» مثل «طيعي»، فقلبوا الياء الأولى ألفاً، وحذفوا الثانية، كما قيل في النسب إلى «طيّب» طَيْبِيّ كراهيةَ الكسرات والياءات، وأبدلوا الألف من الباء فيه، كما أبدلوا منها في «زباني» ونظيره[21].

ويقول في موضع آخر متحدثاً عن النسب إلى «شنوءة»: . . . النسب إليه «شَنَئِيّ» أجرَوْا «فَعُولة» مُجرى «فَعِيلَة» لمشابهتها إياها من عدة أوجه: منها أن كل واحد من «فعولة» و«فعيلة» ثلاثي، ثم إن ثالث كل واحد منهما حرفُ لين يَجْرِي مَجْرى صاحبه.

ومنها أن في كل واحد من «فعولة» و«فعيلة» تاءَ التأنيث.

ومنها اصطحاب «فَعُول وفَعِيل» على الموضع الواحد نحو: «أَثُوم وأَثِيم ورَحُوم ورَحِيم»، فلما استمرت حال «فَعُولة وفَعِيلة» هذا الاستمرارَ جرت واو «شنوءة» مَجْرى ياء «حَنِيفة»؛ فكما قالوا: حَنَفي قياساً، قالوا: «شَنَئي» قياساً»[22].

ويذكر في النص الآتي آراء العلماء في أصل «أشياء» فيقول: «والخليل وسيبويه يقولان أصلُها «شيئاء» فقُدِّمت الهمزة التي هي لام الكلمة إلى أولها فصارت «أشياء» فوزنُها «لفعاء».

قال: ويدل على صحة قولهما أن العرب قالت في تصغيرها «أُشَيَّاء»، قال: ولو كانت جمعاً مكسَّراً كما ذهب إليه الأخفش لقيل في تصغيرها:

«شُيَيْئَات» كما يُفْعل ذلك في الجموع المكسرة كجمال وكعاب وكلاب، تقول في تصغيرها جُمَيْلات، كُعَيْبات، كُلَيْبات». فتردها إلى الواحد، ثم تجمعها بالألف والتاء[23].

ويقول في نص آخر: «. . . ومن العرب من يحذف لام «ظِلِْت» ونحوها حيث يظهران، فإن أهل الحجاز يكسرون الظاء على كسرة اللام التي أُلْغيت، فيقولون: «ظِلْنا وظِلْتم»، والمصدر «الظُلول»، والأمر «اظْلَلْ» وظَلّ. قال تعالى: ﴿ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ [طه: 97]، وقُرئ «ظَلْت» فمن فتح، فالأصل فيه «ظَلِلْت»، ولكن اللام حُذفت لثقل التضعيف والكسرة، وبقيت الظاءُ على فتحها. ومن قرأ «ظِلْتَ» بالكسر، وحَوّل كسرة اللام على الظاء، ويجوز في غير المكسور نحو «هَمْت» بذلك، أي: «هَمَمْتُ» و«أَحسْتُ» بذلك؛ أي: «أَحْسَسْتُ». قال: وهذا قول حذاق النحويين.

قال ابن سيده: قال سيبويه: أما «ظِلْتُ» «ظَلِلْتُ» إلا أنهم حذفوا، فألقوا الحركة على الفاء كما قالوا: «خِفْتُ»، وهذا النحوُ شاذ، قال: والأصل فيه عربي كثير، قال: وأما «ظَلْتُ» فإنها مشبهة بـ «لست»[24].

ومن المسائل التي أثارها للنقاش القول في «المظالّ، المظالي».

. . . وقول أمية بن أبي عائذ الهذلي:

ولـيـلٍ، كـأنّ أفـانـيـنـه صَراصِرُ جُلِّلْنَ دُهْمَ المظالي

إنما أراد «المظالّ» فخفّف اللام، فإما حَذَفها، وإما أبدلها ياءً لاجتماع المثلين ولاسيما إن كان اعتقد إظهار التضعيف، فإنه يزداد ثقلاً وينكسر الأول من المثلين فتدعو الكسرة إلى الياء، فيجب على هذا القول أن يُكتب «المظالي» بالياء[25].

وتحدّث عن أصل كلمة «طاغوت» فقال: «وأصل وزن «طاغُوت» «طَغَيُوت» على «فَعَلُوت»، ثم قُدمت الياء قبل العين محافظةً على بقائها فصار «طَيَغُوت» ووزنه «فَلَعُوت»، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار «طاغوت».

قال الليث: «تاؤها» زائدة، وهي مشتقة من «طغى».

وقال أبو إسحاق: كل معبود من دون الله، عز وجل.

وقيل: الجبت والكهنة والشياطين.

وقيل: الطاغوت: حُبيّ بن أخطب، وكعب بن أشرف اليهوديان[26].

وحديثنا يدور حول النظرة الصرفية لابن منظور عن كلمة «الطاغوت» حيث يتضح أن في الكلمة عملين صرفيين هما: «القلب المكاني» وذلك واضح في قوله انتقال ياء «طغيوت» إلى ما قبل الغين.

ثم عمل صرفي آخر يتمثل في قلب الياء ألفاً لتحركها، وانفتاح ما قبلها.

ومن ذلك حديثه عن قلب الواو في بدء الكلمة همزة، ولم يشر إلى أن مثل هذا القلب جائز وليس واجباً، يقول ابن منظور: «ووقاط وإقاط» الهمزة بدل من الواو، وأنشد «نقلاً عن ابن سيده»:

وأخلف الوِقْطاتَ والمآجلا

ولغة تميم في جمعه «الإقاط» مثل «الإشاح» يصيّرون كل واو تجيء على هذا المثال ألفاً»[27].

ثانياً: طرحه آراء أهل اللغة حول بعض المسائل الصرفية: ويقول في موضع آخر: «وتصغير «النبيء» نُبَيِّئ، مثال: «نُبيِّع»، وتصغير «النبوءة» «نُبَيِّئة» مثال «نُبَيِّعة».

قال ابن بري: ذكر الجوهري في تصغير «النبيء» «نُبَيّئ» بالهمز على القطع بذلك قال: وليس الأمر كما ذكر؛ لأن سيبويه قال: من جمع «نبيئاً» على «نبآء»، قال في تصغيره «نُبَيء» بالهمز، ومن جمع «نبيئاً» على «أنبياء» قال في تصغيره «نُبَيّ» بغير همز، يريد من لزم الهمز في الجمع لزمه في التصغير، ومن ترك الهمز في الجمع تركه في التصغير[28].

فهو ينتقد رأي الجوهري مستشهداً برأي سيبويه في هذا الأمر.

وينتقد رأي ابن سيده؛ لأنه ذكر أن النسب إلى البحر «بحراني» على غير

قياس، ونسب ذلك إلى قول سيبويه والخليل، وليس الأمر كذلك، وإنما هذا الرأي هو رأي سيبويه؛ فقد ذكره في النسب الشاذ حيث قال: تقول في «بهراء» بهراني، وصنعاء صنعاني، كما تقول «بحراني» في النسب إلى البحرين التي هي مدينة، وذكر هذا الكلام ابن سيده في مخصصه، وليس الأمر كذلك، فقد اشتبه الأمر على ابن سيده فربط البحراني بالبحرين هو رأي الخليل، ألا تراه يقول في كتاب العين: نقول «بحراني» في النسب إلى البحرين، ولم يذكر النسب إلى البحر أصلاً للعلم به وأنه على قياس جار»[29].

ويقول في موضع آخر منتقداً رأي «ابن جني» في صحة النسب إلى بهراء: «بهراوي» على القياس «وبهراني» على غير قياس... قال ابن سيده: حكاه سيبويه قال ابن جني: من حذاق أصحابنا من يذهب إلى أن النون في «بهراني» إنما هي بدل من الواو التي تبدل من همزة التأنيث في النسب، وأن الأصل «بهراوي»، وأن النون هناك بدل من هذه الواو، كما أبدلت الواو من النون في قولك «وافد» وإن وقفت وقفت، ونحو ذلك... وقال: وإنما ذهب من ذهب إلى هذا؛ لأنه لم يَرَ النون أبدلت من الهمزة في غير هذا، وكان يحتج في قولهم إن نون «فعلان» بدل من همزة «فعلاء»، فيقول: ليس غرضهم هنا البدل الذي هو نحو قولهم في «ذئب ذيب» وفي «جؤنة جونة» إنما يريدون أن النون تعاقب في هذا الموضع الهمزة، كما تعاقب لام المعرفة التنوين؛ أي لا تجتمع معه، فلما لم تجامعه قيل: إنها بدل منه، وكذلك النون والهمزة، قال: وهذا مذهب ليس بقصد[30].

ومما يحسب له في توجيهه الصرفي قوله في تصغير «قدام» على «قُدَيْديمة»: و«قُدّام»: نقيض «وراء»، وهما يؤنثان ويُصغران بالهاء «قُدَيْدمة وقُدَيديمة، ووُرّيئة»، وهما شاذان؛ لأن الهاء لا تلحق الرباعي في التصغير.

قال القطامي:

قُدَيْدمةُ التجريب والحِلْمِ أنني أرى غَفَلات العيش قبل التجارب[31]

والقاعدة الصرفية تشير إلى أنه إذا صُغّرَ الاسم المؤنث الثلاثي أصلاً

وحالاً أو الثلاثي أصلاً كيد أو الثلاثي مآلاً كسعاد ودلال إذا صغرتهما تصغير ترخيم بحذف زوائدهما، فإن تاء التأنيث تلحقها، نقول في تصغيرها: «دُوَيْرة وسُنَيْنة ويُدَيّة، وسُعَيْدة ودُلَيْلة» ولذا إلحاق تاء التأنيث آخر «قدام، ووراء» شاذ قياساً من هذا الباب.

وهناك نص في النسب إلى «عبقر» يدل على توجهه البصري الذي يرجع إلى المفرد عند النسب ما لم يكن اسم جمع لا مفرد له من لفظه كرهط وقوم وأبابيل وبساتين (اسم منطقة) فالنسب إلى ألفاظها نحو: «رهطي وقومي وأبابيلي وبساتيني». جاء في النص قوله: وقرأ بعضهم: «عباقري»، وقال: أراد جمع «عبقري»، وهذا خطأ؛ لأن المنسوب لا يجمع على نسبته ولا سيما الرباعي، لا يجمع «الخثعمي بالخثاعمي، ولا المهلبي بالمهالبي»، ولا يجوز ذلك إلّا أن يكون نُسب إلى اسم على بناء الجماعة بعد تمام الاسم نحو: شيء ينسبه إلى «حضاجر» فتقول: «حضاجري». فينسب كذلك إلى «عباقر» فيقال: «عباقري»، والسراويل ونحو ذلك، كذلك قال الأزهري، وهذا قول حُذّاق النحويين الخليل وسيبويه والكسائي[32].

وهناك بعض المسائل الصرفية التي أوردها ابن منظور في «لسان العرب» دون أن يبدي رأياً حولها، من مثل قوله عن «سنة»:

ومنه قول ابن الزَّبَعْرىٰ:

عمرو العلا هَشَم الثريدَ لقومه ورجالُ مكةَ مُسْنِنونُ عِجَافُ

وهي عند سيبويه على بدل التاء من الياء، ولا نظير له إلّا قولهم: «ثنيان»، حكى ذلك أبو علي.

وفي الصحاح: أصله من «السَّنَة» قلبوا الواو تاءً ليفرقوا بينه وبين قولهم: أَسْنى القومُ إذا أقاموا سَنَةً في موضع.

وقال الفراء: توهموا أن الهاء أصلية إذا وجدوها ثالثة فقلبوها تاءً تقول منه: أصابهم السنة بالتاء، أصابتهم السنة، وهي القحط والجدب[33].

والقضية خلافية، فهناك من يرى أن أصل «سنة» «سنو» فيجمعها على

«سنوات» وينسب إليها على «سنوي»، ومنهم من يرى أن أصلها «سنه» بالهاء فيجمعها على «سنهات» وينسب إليها على «سنهي»[34].

وهناك نص آخر حول «مَشِيد وشيّد» يقول ابن منظور: «وحكى الجوهري أيضاً قول الكسائي في أن «المَشيد» للواحد، و«المشيّد» للجمع، وذكر قوله تعالى: ﴿وَقَصْرٍ مَّشِيدٍ﴾[35] للواحد، و﴿بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾[36] بالهاء، فأما «مُشيّد» فهو من صفة الواحد، وليس من صفة الجمع، وقد غلط الكسائي في هذا القول فقيل «المشيد» المعمول بالشيّد، وأما «المشيّد» فهو المطول[37].

ثالثاً: عرض بعض المسائل الصرفية التي ذكر ابن منظور، وبيّن فيها رأي اللغويين، ولكن اتضح من خلال قراءتنا لها أن فيها بعض جوانب القصور في تفسير المسألة، أو في ترك بعض الخطوات التي تمر بها الكلمة في مجرياتها الصرفية، ونحن نعلم أن الخطوات الصرفية التي تعتري الكلمة هي خطوات مهمة ومترتبة تُبنى التالية على السابقة بطريقة دقيقة متأنية وترك أي خطوة منها يؤدي إلى إفساد المسألة، وإيجاد لبس فيها.

وعملي هذا مبني على أمرين مهمين، **أولهما**: أن كتاب «لسان العرب» ليس كتاب صرف لكي نطلب من صاحبه تتبع المسألة بشكل دقيق كما يريدها الصرفي.

وردي على ذلك أن «ابن منظور» - رحمة الله عليه - عالم جليل، ولغوي دقيق، وقد اتضح ذلك من خلال عرضي للمسائل السابقة الذكر، التي يتضح لنا علو كعبه في هذا الميدان، ولا غرو في ذلك فهو صاحب اللسان.

وأما **ثاني الأمرين**: فليس القصد تتبع تلك المسائل والكشف عن عيوبها، فهذا ليس من شيم أهل البحث، ولكن القصد هو إيضاح المسألة بكل ما فيها من دقائق، وجزئيات يرى صاحب البحث ضرورة مناقشتها، والوقوف على حقيقتها ليضع لبنة صغيرة بجانب بنيان هذا الكتاب الشامخ.

و**تقسيم المسائل**: قائم على تصنيفها إلى قضايا تتعلق بالنسب وقضايا أخرى تتعلق بالإعلال والإبدال.

أولاً - المسائل الخاصة بالنسب

1 - قال ابن منظور: «والعُبَديّ» منسوب إلى بطن من بني عَدِي بن خباب بن قضاعة، يقال لهم: «بنو العُبيد»، كما قالوا في النسبة إلى بني الهذيل «هذلي»[38].

ويقول في موضع آخر: «وبنو عَبيدة» حيٌّ النسب إليه «عُبَدي» وهو من نادر معدول النسب[39].

والمسألة بحاجة إلى توضيح، وهو أن النسب إلى صيغة «فُعَيْل» و«فَعيل» كـ «هُذيل وثَقِيف» إنما تحذف ياؤهما عند النسب إذا كانت لامهما علة كـ «غَنَوِيّ وعَلَوِيّ» في «غَنِيّ وعَلِيّ» وكـ «أُموي» و«قُصوى» في «أُمي وقُصيّ».

جاء في شرح الشافية قوله: «وتحذف الياء من المعتل اللام من المذكر والمؤنث، وتقلب الياء الأخيرة واواً كَغَنَويّ وقُصَوِيّ وأُمَويّ»... وذلك أن «فَعيلاً وفُعيلاً» قريبان من البناء الثلاثي، ويستولي الكسر مع الياء على أكثر حروفها لو قلت: «فَعِيلي وفُعَيْلي»، وهو في الثاني أقل»[40].

والواقع أن الوارد عند سيبويه كما جاء في الكتاب: «وفي حي من بني عَدي يقال لهم «بنو عَبيدة، عُبَدي» فضموا العين وفتحوا الباء»[41].

فالاسم «عَبِيدة» على وزن «فعيلة» وليس «عَبِيد» «فَعيل».

كما أورده ابن منظور؛ لأن شروط حذف الياء في الوزنين مختلفة، فبينما يشترط لحذف ياء «فعيلة» شرطان: 1 - كون العين صحيحة، 2 - غير مضعفة، يشترط لحذفها في «فَعيل» كون لامها علّة كما أوضحنا.

والواقع أن سيبويه أورد هذا الاسم ليس من أجل الإشارة إلى حذف يائها بل من أجل الإشارة إلى تفسير حركة فائها من فتح «عَبدي» إلى ضمها «عُبَدي» فرقاً بين هذه القبيلة ومسمى آخر بعَبيدة، فتغيير حركة الفاء دفعاً للبس، وهذا ما لم يوضحه ابن منظور.

2 - وجاء في اللسان قوله: «...والقروي منسوب إلى القرية على غير قياس، وهو مذهب يونس، والقياس «قَرْئي»[42].

والأصل كما أرى «قريي» بياء الأصل، وبياء النسب المشددة، فالتقت ثلاث ياءات فتقلب الأولى همزة على القياس، وواواً على غير القياس للتفريق ودفعاً للكراهية، فصارت الكلمة «قروي» على الشايع غير القياسي و«قَرْئي» على القياس غير الشائع.

3 - النسب إلى «علي» وغيره من زنة «فَعِيل»، يقول ابن منظور: «والنسبة إلى المَوْلَى«مَوْلوي»، وإلى «الولي» من المطر «وَلَوِيّ» كما قالوا في «علي»: «عَلَوِيّ»؛ لأنهم كرهوا الجمع بين أربع ياءات، فحذفوا الأولى، وقلبوا الثانية واواً[43].

والواقع أن هناك خطوة صرفية لم يشر إليها ابن منظور وهي أن الياء المشددة السابقة لياء النسب تحذف إحدى ياءيها، والصحيح حذف الياء الساكنة لتقلب الياء الثانية المتحركة ألفاً قبل قلبها واواً لتحركها، وانفتاح ما قبلها.

فالكلمة فيها ثلاثة إعلالات: الإعلال الأول يتمثل بحذف الياء الساكنة لتوالي الأمثال، ويتمثل الإعلال الثاني بقلب الياء الباقية المتحركة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأما الإعلال الثالث فيتمثل بقلب الألف واواً. وإلا فكيف نفسر فتحة لام «عَلَوي» بعد أن كانت مكسورة قبل النسب؟![44].

4 - النسب إلى المركب الإضافي: «ورد هذا النص في اللسان»: قال سيبويه: النسب إلى «عبد القيس» «عَبْدي» وهو من القسم الذي أضيف فيه إلى الأول؛ لأنهم لو قالوا: «قيسي» لالتبس بالمضاف إلى «قيس عيلان» ونحوه، وربما قالوا: «عبقسي»[45].

والأصل في النسب إلى المركبات سواء كانت مركبات إسنادية كَبَرَقَ نَحْرُهُ وتأبط شرّاً أم مزجية كبعلبك ومعديكرب، أم إضافية كامرئ القيس وعبدالقيس، الأصل فيها جميعها هو النسب إلى الصدر بأن نقول: برقي، وتأبطي وبعلي ومعدي وامرئي أو مرئي وعبدي.

ويستثنى من المركب الإضافي ثلاثة أمور:

1 - ما كان كنية كأبي بكر وأم كلثوم.

2 - ما كان معرفاً صدرُه بعجزه كابن عمر، وابن الزبير.

3 - ما خيف فيه لبسٌ كقولهم عبد مناف وعبد الأشهل.

فإنه ينسب إلى العجز في هذه الحالات الثلاث، فنقول: بكري وكلثومي، وعمري وزبيري ومنافي وأشهلي.

وخرج من ذلك «امرؤ القيس» و«عبد القيس» فالنسب فيهما إلى الصدر فنقول كما ذكرنا: امرئي أو مرئي، وعبدي»[46].

يقول سيبويه: «... فمن ذلك «عبد القيس وامرؤ القيس» فهذه الأسماء علامات كزيد وعمرو، فإذا أضفت قلت: «عبدي وامرئي ومرئي» فكذلك هذا وأشباهه»[47].

5 - النسب إلى «صنعاء»: صنعاني على غير قياس.

يقول ابن منظور: «والنون فيه بدل من الهمزة في «صنعاء» حكاه سيبويه. قال ابن جني: ومن حذاق أصحابنا من يذهب إلى أن النون في «صنعاني» إنما هي بدل من الواو التي تبدل من همزة التأنيث في النسب، وأن الأصل «صِنعاوي»، وأن النون هناك بدل من هذه الواو، كما أبدلت الواو من النون في قولك: «من وّافد»، وإن وّقفتَ وقفتُ، ونحو ذلك.

قال: وكيف تصرفت الحال، فالنون بدل من الهمزة، وإنما ذهب من ذهب إلى هذا؛ لأنه لم ير النون أبدلت من الهمزة في غير هذا. قال: وكان يحتج في قولهم: إن «نون فعلان» بدل من همزة «فعلاء» فيقول: ليس غرضهم هنا البدل الذي هو نحو قولهم في ذئب ذيب، وفي جؤنة جونة وإنما يريدون أن النون تعاقب في هذا الموضع الهمزة كما تعاقب لام المعرفة التنوين، أي لا تجتمع معه، فلما لم تجامعه، قيل إنها بدل منه، وكذلك النون والهمزة»[48].

وقد سبق لي أن أوردت هذا النص قبل ذلك لبيان نقده لابن جني بينما أورده هنا لغاية أخرى، وهي ذكر ملاحظتي حول ما ذهب إليه، فنلاحظ أن هناك خلطاً بين المسائل، فإن ما حصل في نحو: «من وّافد» و«إن وّقفت» فهو من قبيل الإدغام.

وأن ما ذكر من عدم تعاقب لام التعريف والتنوين؛ فلأن كليهما من علامات الاسم كما قال ابن مالك في ألفيته:

بالجر والتنوين والندا وأل ومسند للاسم تمييز حصل

فلا تجتمعان، وإن كان بعض علاماته تجتمع كقولنا: «حضر محمدٌ» فقد اجتمع في «محمد» التنوين والإسناد».

ونلاحظ أن المسألتين اللتين أوردهما ابن منظور لا صلة لهما بالإبدال، فرأي سيبويه هو الصواب، ولا نلاحظ لصاحب اللسان رأياً في هذه المسائل.

وأما النسب إلى «صنعاء» صنعاني فهو من قبيل الشذوذ.

ثانياً - المسائل الخاصة بالإعلال

وسأتطرق هنا إلى بعض المسائل الخاصة بالإعلال، وأرى فيها بعض جوانب القصور سواء في حصر جوانب المسألة الواحدة، أو في الخطوات التي تعتريها منها:

1 - النص الوارد الذي يقول فيه ابن منظور: «ويقال للوسادة: إسادة» كما قالوا للوشاح «إشاح»[49].

وتتمة للمسألة نقول: إن الواو تقلب همزة جوازاً في موضعين:

أحدهما: إذا كانت مضمومة ضماً لازماً غير مشددة كوُجوه وأُجوه، ووُقوت وأُقوت في: جمع وقت ووجه، وأَدْوُر وأَدْؤُر، وأنوُر وأنؤُر جمعي دار ونار.

وثانيهما: إذا كانت مكسورة في أول الكلمة كإشاح وإفادة وإسادة في وشاح ووفادة ووسادة[50].

ويقول سيبويه: «وقالوا وَجَمَ وأَجَمَ، ووَناة وأَناة، وقالوا: أَحَدٌ وأصله وَحَدٌ لأنه واحد، فأبدلوا الهمزة لضعف الواو عوضاً لما يدخلها من الحذف والبدل وليس ذلك مطرداً في المفتوحة، ولكن أناساً كثيراً يُجرون الواو إذا كانت مكسورة مُجرى المضمومة فيُهمزون الواو المكسورة»[51].

2 - ورد في اللسان قوله: «. . . وإنما قال تعالى: ﴿لِوَاذًا﴾[52]؛ لأنه مصدر «لاوذت»، ولو كان مصدراً لـ «لُذْتُ» لقلت: «لُذْتُ به لياذاً» كما تقول: «قمت إليه قياماً، وقاومتك قِوَاماً طويلاً»[53]».

والقاعدة الصرفية تشير إلى قلب الواو ياءً إذا كانت عيناً لمصدر فعل أعلت فيه قبلها كسرة وبعدها ألف.

فالسبب في عدم إعلال الواو بقلبها ياء في «لواذ» هو عدم إعلالها في الفعل، وهذا ما لم يشر إليه ابن منظور[54].

3 - يقول ابن منظور: «والشيء «مبيع ومبيوع» مثل «مخيط ومَخْيوط» على النقص والتمام. قال الخليل: الذي حذف من «مبيع» واو «مفعول»؛ لأنها زائدة، وهي أولى بالحذف.

وقال الأخفش: المحذوفة عين الفعل؛ لأنهم لما سكنوا الياء ألقوا حركتَها على الحرف الذي قبلها، فانضمت، ثم أبدلوا من الضمة كسرةً للياء التي بعدها، ثم حذفت الياء، وانقلبت الواو ياءً كما انقلبت في «ميزان» للكسرة، قال المازني: كلا القولين حسن، وقول الأخفش أقيس».

والملاحظ أن رأي الخليل وسيبويه هنا قائم على ثلاث خطوات صرفية: تتمثل الخطوة الأولى بنقل حركة حرف العلة وهي الياء إلى الصحيح الساكن قبلها وهو الياء، والخطوة الثانية تتمثل بحذف الواو لأنها زائدة؛ وذلك للتخلص من التقاء الساكنين، وأما الخطوة الثالثة فتتمثل بقلب الضمة كسرة للياء بعدها، ولئلا تنقلب الباء واواً فيلتبس الواوي باليائي.

وأما رأي الأخفش فمبني على أربع خطوات صرفية، وهي:

1 - انتقال حركة الياء إلى الصحيح الساكن قبلها.

2 - قلب الضمة ياءً لوجود الياء بعدها.

3 - حذف الياء للتخلص من التقاء الساكنين.

4 - قلب الواو ياءً لكسر ما قبلها[55].

جاء في شرح الشافية: «وتُسكَّنان وتنقل حركتهما في نحو يقوم ويبيع؛

للبسه بباب «يخاف»، ومَفْعُل ومَفْعِل كذلك، ومَفْعُول نحو مَقُول ومَبِيع كذلك، والمحذوف عند سيبويه واو مفعول، وعند الأخفش العين، وانقلبت واو مفعول عنده ياءً للكسرة مخالفاً أصليهما»[56].

3 - ورد في اللسان قوله: «قال ابن جني: إنما قال بعضهم «صَيَّاغ»؛ لأنهم كرهوا التقاء الواوين، لاسيما فيما كثر استعماله، فأبدلوا الواو الأولى من العينين ياءً كما قالوا في «أمّا» «أيما»، ونحو ذلك فصار تقديره «الصيْواغ»، فلما التقت الواو والياء على هذا أبدلوا الواو للياء قبلها فقالوا «الصيّاغ». فإبدالهم العين الأولى من «الصواغ» دليل على أنها هي الزائدة؛ لأن الإعلال بالزائد أولى منه بالأصل[57].

وتعليقي على العبارة الأخيرة وهي «فإبدالهم العين الأولى دليل على أنها هي الزائدة؛ لأن الإعلال بالزائد أولى منه بالأصل».

وأقول: إن كلمة «صوّاغ» فيها إعلالان: الأول: إعلال جائز وهو قلب الواو ياءً طلباً للخفة، والثاني: إعلال واجب وهو قلب الواو ياءً بعد قلب الأولى؛ وذلك لاجتماعهما في كلمة، والسابق منهما ساكن، فتقلب الواو ياءً وتدغم في الياء.

هذا من جانب، ومن جانب آخر فالإعلال يرد في الحروف الأصول، كما يرد في الحروف الزائدة، مثال ذلك: قلب الواو والياء ألفاً في نحو: «قال، باع»، والأصل: «قَوَل وبَيَع»، والإعلال بالتسكين وبنقل الحركة في مضارعيهما فنقول: «يقُول وتبيع» والأصل «يَقْوُل وتبْيع».

وقلب الواو ياءً في نحو: «ميْزان، ميراث، ميعاد وسيد وميت»، والأصل: «مِوْزان، مِوْراث، مِوْعاد، سَيْوِد، مَيْوِت».

وقلب الواو والياء همزة لتطرفهما إثر ألف زائدة كما في نحو: سماء، بناء والأصل سماو وبناي.

وغير ذلك من مواضع يعل فيها حرف أصلي طبقاً للقواعد الصرفية. وهذا لا يرتبط بكون الحرف أصلاً أو زائداً.

4 - وجاء في اللسان: «قال ابن سيده: أصل «عِفْت» الطير «فَعَلْتُ عَيَفْتُ» ثم نقل من «فَعَل إلى فِعَل»، ثم قلبت الياء في «فَعِلْتُ» ألفاً فصار «عافْتُ» فالتقى ساكنان: العين المعتلة، ولام الفعل، فحذفت العين لالتقائهما فصار التقرير «عَفْتُ»، ثم نقلت الكسرة إلى الفاء؛ لأن أصلها قبل القلب «فَعِلْت» فصارت «عِفْت»[58].

قوله: «ثم نقل من «فَعَل إلى فِعَل» غير معلل وغير مسبَّب بعلة واضحة. والمسائل الصرفية تحتاج إلى علة في كل خطوة، وإلا أخذت دون توضيح مقبول، والواقع أن الفعل «عاف» وأصله «عَيِفَ يَعْيَفُ» مثل «هاب يهاب» والأصل «هَيِبَ يَهْيَبُ» من باب «فرح يفرح وخاف يخاف»، وعند إسناده إلى ضمير رفع متحرك وهو تاء الفاعل، حذفت عينها، وهي الياء وكسرت فاء الكلمة للدلالة على الياء المحذوفة، فأصبحت «عِفْت» والوزن «فِلْت».

وهذه الأفعال أفعال جوفاء، والأجوف متى سكنت لامه حذفت عينه للتخلص من التقاء الساكنين.

5 - وورد في اللسان قوله: «. . . وقول خصيب الضَّمْري:

لما رأيت بني عمرو ويازعهم أيقنت أني لهم في هذه قَوَدُ

أراد «وازعهم» فقلب الواو ياءً طلباً للخفة، وأيضاً فتنكّبَ الجمع بين واوين: واو العطف وياء الفاعل.

وقال السكري: لغتهم جعل الواو ياءً[59].

وهل طلب الخفة سبب لقلب الواو ياءً في نحو «وازع»؟ وما الفرق بينها وبين «يازع» من حيث الثقل والخفة؟.

وواضح أن ما ذهب إليه السكري بأن لغتهم جعل الواو ياء هو الأقرب إلى الصواب.

6 - ورد في اللسان قوله: «قال ثعلب: ولا يقال «استناق الجمل» إنما ذلك؛ لأن هذه الأفعال المزيدة، أعني «افتعل واستفعل» إنما تعتل باعتلال أفعالها الثلاثية البسيطة التي لا زيادة فيها كاستقال، إنما اعتلّ لاعتلال

«قام»، و«استقال» إنما اعتل لاعتلال «قال»، وإلا فقد كان حكمه أن يصح؛ لأن فاء الفعل ساكنة، فلما كانت «استوسق واستَيْس ونحوهما، دون فعل ثلاثي بسيط لا زيادة فيه «صحت الياء والواو لسكون ما قبلهما»[60].

وأرى أنه لا ارتباط بين الإعلال في الفعل البسيط، والإعلال في الفعل المزيد، نعم هناك ارتباط في ذلك في بعض الأمور كما ترى في نحو: «قائل وبائع»، والأصل: «قاول وبايع» فالواو والياء أعلتا في الاسمين المتقدمين بقلبهما همزتين لوقوعهما عيناً لاسم فاعل فعل ثلاثي أعلتا فيه؛ أي أنهما أعلتا هنا في اسم الفاعل؛ لأنهما أعلتا في الفعل «قال» والأصل: «قَوَل» و«باع» والأصل «بَيَع»، وذلك بقلب الواو والياء فيهما ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، أي: أن إعلال الواو والياء همزة في اسم الفاعل له ارتباط بإعلالهما ألفاً في فعليهما، لكن الإعلال لا ارتباط له بالزيادة والأصالة، وإذا سلمنا بهذا المبدأ في «استنوق واستتيس»؛ لأنه لا فعل لهما، فكيف نسلم في نحو «استحوذ»، وفعله البسيط «حاذ» قلبت فيه الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها؟

وأما قوله: «وإلا فقد كان حكمه أن يصح؛ لأن فاء الفعل ساكنة».

فهذا مردود؛ لأن نحو «استقام واستقال» وأصلهما «استَقْوَمَ واستَقْوَل» فيه إعلالان؛ إعلال بنقل حركة حرف العِلة «فتحة الواو» إلى الصحيح الساكن قبله «القاف»، ثم إعلال آخر يتمثل بقلب الواو فيهما ألفاً لتحركها في الأصل قبل انتقال الحركة، وانفتاح ما قبلها بعد انتقال فتحة الواو إليه، فتقلب الألف ألفاً.

نعم، لقد كانت فاء الفعل ساكنة قبل انتقال حركة الواو إليها، لكنها تحركت بعد انتقال الحركة إليها.

وجاء في شرح الشافية «وشذّ أَعْوَلَ وأَعْيَلَتْ المرأة واستحوذ وأَجْوَدَ وأطول واسْتَرْوَحَ: أيشمّ الريح، وأطيب، وأخيلت السماء وأَغْيَمَتْ، وأبو زيد جَوّز تصحيح باب الإفعال والاستفعال مطلقاً قياساً إذا لم تكن لهما فعل ثلاثي، قال سيبويه: سمعنا جميع الشواذ المذكورة مُعَلة أيضاً على القياس، إلَّا

استحوذوا ستَرْوَح الريح، وأَغْيَلَت، قال: ولا منع من إعلالها، وإن لم يُسْمع؛ لأن الإعلال هو الكثير المطرد، وإنما لم تُعَل هذه الأفعال دلالة على الإعلال في مثلها غير أصل، بل هو للحمل على ما أعل»[61].

7 - جاء في اللسان: «...قال (أي الزجاج): وقد قيل إن «الحِوَل» الحيلة، فيكون على هذا المعنى لا يحتالون منزلاً غيرها، قال: وقرئ قوله عز وجل: ﴿دِينًا قِيَمًا﴾[62] ولم يقل «قوماً» مثل قوله: ﴿لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾[63].

لأن «قيَماً» من قولك «قام قَيَما» كأنه بُني على «قِوَم»، أو «قَوُم»، فلما اعتل فصار «قام» اعتل «قيم»، وأما «حِوَل» فكأنه هو على أنه جارٍ على غير فعل»[64].

وللمسألة جانب آخر، وهو أن الواو تقلب ياءً في مواضع، منها إذا وقعت عيناً لمصدر فعل أعلت فيه قبلها كسر، وبعدها ألف مثل صيام وقيام، والأصل صِوَام وقِوَام. وأما إعلالها في «قيم»؛ فعلى الشذوذ، وأما بقاؤها دون إعلال في «حول» فطبقاً للقاعدة لعدم وجود الألف.

ويقول الشيخ أحمد الحملاوي تعليقاً على عدم إعلال «حِوَل وعِوَد» لعدم الألف فيهما[65].

8 - ومما ذكره صاحب اللسان قوله: «وأَوْنَقَ وأَيْنَقَ» الياء في «أينق» عوض من الياء في «أونق» فيمن جعلها «أَيْفُلاً»، ومن جعلها «أعفُلاً» فقدم العين مغيَّرةً إلى الياء جعلها بدلاً من الواو، فالبدل أعم تصرفاً من العوض؛ إذ كل عوض بدل، وليس كل بدل عوضاً، وقال ابن جني مرة: ذهب سيبويه في قولهم «أينق» مذهبين: **أحدهما**: أن تكون عين «أينق» قلبت إلى ما قبل الفاء، فصارت في التقدير «أونق»، ثم أبدلت الواو ياءً؛ لأنها كما أعلت بالقلب، كذلك أعلت أيضاً بالإبدال. **والآخر**: أن تكون العين حذفت، ثم عوضت الياء منها قبل الفاء[66].

ونلاحظ هنا أن الإجراءات الصرفية غير معللة تعليلاً صرفياً.

فالوجه الأول قائم على **خطوتين**: الأولى منهما أن الكلمة حدث فيها قلب

مكاني؛ حيث تقدمت عين الكلمة على فائها فصارت «أونق» أي أن الأصل «أنوق»، والخطوة الثانية تتمثل في قلب الواو ياءً دونما سبب اللهم إلا طلب الخفة فصارت الكلمة «أينق».

وأن **الوجه الثاني** أو المذهب الثاني المنسوب لسيبويه فيتمثل في خطوتين أيضاً الأولى منهما حذف عين الكلمة، والثانية التعويض عنها بياء قبل الفاء، أي فيها الحذف والتعويض في مكان آخر غير مكان الحرف المحذوف، فكأن فيها قلباً مكانياً كذلك.

9 - وأورد ابن منظور نصاً منسوباً لابن جني دون أن يعلق عليه؛ حيث يقول:
قال ابن جني: وحكى الفراء عن العرب «رَجَلٌ مَئِلٌ»، إذا كان كثير المال وأصلها «مَوِل» بوزن «فَرِقٍ وحَذِر»، ثم انقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت «مالاً»، ثم إنهم أتوْا بالكسرة التي كانت في واو «مَوِل» فحركوا بها الألف في «مالِ» فانقلبت همزة فقالوا: «مَئِل»[67].

وتعليقي على قوله: «ثم إنهم أتوْا بالكسرة التي في واو «مَوِل» فحركوا بها الألف في «مال»، فانقلبت همزة، فقالوا: «مَئِل».

وكان يكفيه أن يقول إن الواو المكسورة قلبت همزة كما حدث في نحو: وشاح إشاح: ووفادة إفادة، وإن لم تكن واو «مَوِل» في صدر الكلام - لأن هذا شرط إعلالها - إلَّا أنها تحمل على الواو المصدرة.

وبناءً على هذا تكون الخطوة الأولى وهي قلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها غير مبررة صرفياً.

10 - يقول ابن منظور: «أما هدايا فعلى القياس، أصلها «هدائيُ»، ثم كرهت الضمة على الياء فأسكنت، فقيل: «هدائيْ»، ثم قلبت الياء ألفاً استخفافاً لمكان الجمع فقيل: «هداءا»، كما أبدلوها في «مدارى»، ولا حرف علّة هناك إلا الياء، ثم كرهوا همزة بين ألفين، لأن الهمزة بمنزلة الألف؛ إذ ليس حرف أقرب إليها منها، فصوروها ثلاث همزات، فأبدلوا من الهمزة ياء لخفتها، ولأنه ليس حرف بعد الألف أقرب إلى الهمزة من الياء[68].

ونشير هنا أن أصل الكلمة «هدانِي»، وليس «هدائِي» ثم قلبت الياء الأولى همزة لوقوعها بعد ألف مفاعل، وقد كانت مدّاً زائداً في المفرد فصارت «هدائي» على غرار ما جرى في مثل «صحايف وصحائف، وقبايل وقبائل»؛ لأن لام «هدية» ياء مدغمة بياء «فعيلة» وليست همزة. وقوله: «أصلها «هدائي» يشعر أن أصل لام «هدية» همزة، وليس الأمر كذلك».

يقول سيبويه في باب «ما إذا التقت فيه الهمزة والياء قلبت الهمزة ياءً والياء ألفاً، وذلك قولك مطية ومطايا وركيَّة وركايا وهدية وهدايا، فإنما هذه فعائل كصحيفة وصحائف»[69].

11 – ما يتعلق بكلمة «مصاوب ومصائب» قوله: – والصابة والمصيبة ما أصابك من الدهر، وكذلك المصابة والمصُوبة بضم الصاد والتاء للداهية أو للمبالغة، والجمع مصاوب ومصائب، الأخيرة على غير قياس توهموا «مُفْعِلَةً فعيلةً» التي ليس بها في الياء ولا الواو أصل.

التهذيب، قال الزجاج: أجمع النحويون على أنْ حَكَوْا مصائب في جمع «مصيبة» بالهمز، وأجمعوا أن الاختيار «مصاوب» وإنما مصائب عندهم بالهمز من الشاذ، قال: وهذا عندي إنما هو بدل من الواو المكسورة كما قالوا: «وسادة، وإسادة» قال: وزعم الأخفش أن «مصائب» إنما وقعت الهمزة فيها بدلاً من الواو؛ لأنها أعلت في «مصيبة»[70].

وأرى أن في المسألة خلطاً كان ينبغي الإشارة إليه، وتنحصر المناقشة في أمرين:

الأول: أن مصاوب كـ «مقاول ومعايش» لا تعل الواو والياء فيها همزة؛ لأنها وإن وقعت بعد ألف «مفاعل» وقد كانت مداً في المفرد «مقالة مصيبة معيشة» إلا أنها ليست زائدة بل أصل في الكلمة، والشرط أن تكون الواو أو الياء مداً زائداً في المفرد كما في «صحايف وعجاوز» وهي ليست كذلك، يقول سيبويه: «ولم يهمزوا «مقاول ومعايش»؛ لأنهما ليستا بالاسم على الفعل فتعتلا عليه، وإنما هو جمع «مقالة ومعيشة» وأصلهما التحريك فجمعتهما على الأصل

كأنك جمعت «معيشة ومقولة» ولم تجعله بمنزلة ما اعتل على «فِعْلِه» ولكنه أُجري مُجْرى مِفعال»[71].

وأما الأمر الثاني: فيتعلق بإبدال الواو همزة في «مصائب» على غرار «وسادة وإسادة، ووفادة وإفادة»، وهذا لا يكون لأنه يشترط في الواو أن تكون في صدر الكلمة وأن تكون مكسورة. وهذه ليست كذلك[72].

– وأورد ابن منظور النص الآتي المتعلق بكلمة «العِوّا» حيث يقول: «العوّا»... وهي من «عَوَيْتُ» يَدَه، أي لويتها، فإن قيل: فإذا كان أصلها «عَوْياً»، وقد اجتمعت الواو والياء، وسبقت الأولى بالسكون وهذه حال توجب قلب الواو ياءً، وليست تقتضي قلب الياء واواً، إلا أنهم قالوا: طويت طيّاً وشويت شيّاً، وأصلهما: «طوياً وشوياً» فقلبت الواو ياءً، فهلا إذ كان أصل العَوَّا «عَوْياً» قالوا: عَيّاً فقلبوا الواو ياءً، كما قلبوها في «طويت» طيّاً وشويت شيّاً؟ فالجواب: أن «فَعْلى» إذا كانت اسماً لا وصفاً، وكانت لامها ياءً قلبت ياؤها واواً وذلك نحو: «التقوى» أصلها «وقيا» لأنها فعلى من «وقيت»، و«التنوى» وهي «فعلى» من «تنيت» و«البقوى» وهي «فَعْلَى» من «بقيت»، و«الرعوى» وهي «فعلى» من «رعيت»، فكذلك «العوّى» فَعْلَى من «عويت» وهي مع ذلك اسم لا صفة بمنزلة البقوى والتقوى والفتوى، فقلبت الياء التي هي لامٌ واواً، وقبلها العين التي هي واو، فالتقت واوان، الأولى ساكنة فأدغمت في الآخرة فصارت «عَوّا» كما ترى، ولو كانت «فَعْلَى» صفة كما قلبت ياؤها واواً، ولبقيت بحالها نحو «الخزيا والصديا»[73].

ويبدو أن هناك خلطاً في كلام ابن منظور، فقد أدخل موضعين من مواضع قلب الواو ياءً في موضع واحد، فقلب الواو ياء لالتقائها مع الياء في كلمة، والأولى منهما ساكنة من قبل «سيد» والأصل «سيود» وهيّن والأصل «هيون» وهذا موضع مستقل.

وقلب الواو ياءً لكونها لاماً لفُعْلى وصفاً كـ «دنيا» والأصل «دنوا» و«عليا» والأصل «عُلوا» وهذا موضع مستقل. ولو كانت فعلى اسماً كشروى فإن واوها لا تُعل[74].

– وورد عند ابن منظور النص الآتي المتعلق بكلمة «سيد وسيائد» إذ يقول: «وقال أهل البصرة: تقدير «سيّد» «فَيْعِل» وجمع على «فَعَلة» كأنهم جمعوا «سائداً» مثل «قائد» وقادة، و«زائد» وزادة وقالوا: إنما جمعت العرب «الجيِّد والسيِّد» على «جيائد وسيائد» بالهمز على غير قياس؛ لأن جمع «فيعل» «فياعل» بلا همز[75].

وأرى أن إعلال الواو بقلبها همزة في «سيائد» والأصل «سياود» إعلال قياسي؛ لأنها وقعت ثانِيَ لينين بينهما ألف مفاعل، وهو موضع من مواضع قلب الواو أو الياء همزة قياساً سواء كان اللينان ياءين كنيائف والأصل «نيايف»، أم واوين كأوائل، والأصل «أواول»، أم مختلفين كجيائد وسيائد، والأصل «جياود» و«سياود». يقول سيبويه تعليقاً على هذا: فإذا جمعت «سيداً» وهو «فَيْعِل» وفَيْعَلاً نحو عَيْن همزت، وذلك «عَيِّل وعَيائل، وخَيِّر وخيائر»، لما اعتلت ههنا فقلبت بعد حرف مزيد في موضع ألف فاعل هُمزت؛ حيث وقعت بعد ألف وصار انقلابُها ياءً نظير الهمزة في «قائل»[76].

ويقول المبرد معللاً ذلك: «فإذا جمعت سيّداً أو ميّتاً» أو ما كان مثلهما فإن النحويين يَرَوْن همزَ المعتل الذي يقع بعد الألف، وذلك قولك: سيائد وميائت، فإن قال قائل: ما بالهم همزوا وإنما هي عين، وقد تقدم شرطهم في باب «معيشة» أنه لا يهمز موضع العين، وإنما يهمز ما كان من هذا زائداً؟

فإن قولهم في هذا إنما هو لالتقاء هذه الحروف المعتلة، وقرب آخرها من الطرف؛ ولأنهم جعلوا هذه الألف بين واوين، أو ياءين، أو ياء وواو فالتقت ثلاثة أحرف كلها لينة، فكأنها على لفظة واحدة، وقربت من الطرف، وهو موضع لا يثبت فيه واو ولا ياء بعد ألف، وإنما تقلب كل واحدة منهما همزةً، ففعلوا هذا لما قبلها، ولقربها من الطرف[77].

الخاتمة

يتضح لنا مما سبق ذكره:

1 – أن لهذا الكتاب الموسوعي، وأعني به «لسان العرب»، منزلة علمية رفيعة

المستوى، في موضوعات شتى سواء في اللغة، أم في المسائل النحوية والصرفية، أم في القراءات القرآنية، ولغات العرب، أم في الأحاديث الشريفة، أم في كلام العرب شعراً ونثراً.

2 - أن ذكر المسائل الصرفية التي أوردتها، إنما هي تتعلق بقضايا صرفية رأى الباحث بعض الجوانب التي تحتاج إلى إيضاح، أو تكملة لبعض الخطوات الصرفية، وإيجاد تعليلات مبررة لها.

3 - ويشعرنا هذا الأمر أن هذا الكتاب العظيم يفتح أبواباً عدّة لأهل البحث والعلم لكي يبحثوا، ويجتهدوا، في مجالات العلم الكثيرة التي يمتاز بها هذا الكتاب الموسوعي.

4 - ما ذكرته من تعليقات حول هذه المسائل الصرفية ما هي إلا اجتهادات باحث حول أمور لغوية صرفية احتواها هذا الكتاب الشامخ.

الهوامش والمراجع

(1) ابن منظور، محمد بن مكرم: **لسان العرب**، ج1، بيروت: دار صادر، الطبعة الثالثة 1414هـ، 1994م، ص102 مادة شنأ.
ابن جني (أبو الفتح) عثمان: **الخصائص**، ج1، بيروت: دار الهدى للطباعة والنشر، الطبعة الثانية ص116. «وأما ما هو أكثر من باب «شنئي»، فلا يجوز القياس عليه ،لأنه لم يكن هو على قياس، فقولهم في «ثقيف» ثقفي، وفي قريش «قرشي» وفي «سليم» سلمي.
وانظر: المبرد محمد بن يزيد: **المقتضب**، تحقيق: محمد عضيمة، ج3، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ص133-134.

(2) اللسان: مادة فيأ، ج1، ص127.

(3) سورة البقرة، الآية 228.

(4) اللسان: مادة قر، ج1، ص130 - 131.

(5) اللسان: مادة جوه، ج13، ص487.

(6) اللسان: مادة فلان، ج13، ص325.
وانظر: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان: **الكتاب**، ج2، القاهرة: طبعة بولاق 1316هـ، ص138، والمقتضب، ج2، 278، والإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن: **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبدالحميد، ج1، بيروت: دار الكتب العلمية 1395هـ، 1975م، ص267-268.

(7) اللسان: مادة عضة، ج13، ص517.

(8) الكتاب 2/ 122.

(9) اللسان: مادة عبا، ج15، ص24–25. وانظر: الكتاب: ج2، ص126.

(10) اللسان: مادة سنت ج2، ص47.

(11) الكتاب: ج2، ص122.

(12) المقتضب: ج2، ص241.

(13) اللسان: مادة ربب، ج1، ص403.

(14) الكتاب: ج2، ص88.

(15) المقتضب: ج3، ص150.
وجاء في شرح الشافية 2/ 78 وقوله: «وإن كان جمعا لَه واحد قياسي نسبت إلى ذلك الواحد، ككتابي في «كُتُب» وأما قولهم «رُبّيّ» و«رِبَابيّ» وفي «رِباب» وهم خمس قبائل تحالفوا فصاروا يداً واحداً «ضبة وثور وعُكْل وتيْم وعَدِي» واحدهم «رُبّة» كقُبّة وقباب، و«الرُبة» الفرقة من الناس».

(16) اللسان، 1/ 193 ورأ.

(17) شرح الشافية، 1/ 237.

(18) اللسان، 6/ 10 إنسان.

(19) اللسان، 6/ 11 إنسان.

(20) اللسان، 1/ 67 خطأ.

(21) اللسان، 1/ 116 طوأ.

(22) اللسان، 1/ 102 شنو.

(23) اللسان، 1/ 105 شبأ.

(24) اللسان، 11/ 414 – 415 ظلَل.

(25) اللسان، 11/ 418 ظلل.

(26) اللسان، 15/ 9 طغى.

(27) اللسان، 7/ 433 «وقط».

(28) اللسان، 1/ 163 «نبأ».

(29) اللسان، 4/ 42 «نجر».

(30) اللسان، 4/ 535 «بهر».

(31) اللسان، 12/ 466 «قدم».

(32) اللسان، 4/ 535 «عبقر».

(33) اللسان، 2/ 47 سنت.

(34) انظر: الحملاوي، الشيخ أحمد: شذا العرف في فن الصرف، القاهرة: البابي الحلبي، الطبعة التاسعة عشرة 1392هـ، 1972م، ص132–133.

(35) سورة الحج، الآية: 45.

(36) سورة النساء، الآية: 78.

(37) اللسان، 3/ 244.

(38) اللسان، 3/ 278 عبد.

(39) اللسان، 3/ 277.

(40) شرح شافية ابن الحاجب للاستراباذي، ج2، 2/ 20.
بينما يرى أبو العباس المبرد جواز إبقاء الياء أو حذفها. وذهب أبو سعيد السيرافي إلى جواز الأمرين في «فُعَيل» بضم الفاء، وأما فَعيل» بفتح الفاء فليس لك إلّا الإثبات.
انظر: المقتضب لأبي العباس المبرد، ج3/ ص133. وانظر: شرح الشافية، ج2، ص29 الهامش رقم (1).

(41) سيبويه 2/ 69 طبعة بولاق– المطبعة الأميرية ببولاق – مصر سنة 1317هـ.

(42) اللسان، 15/ 178 قرا، وانظر شرح الشافية 2/ 47 – 48.

(43) اللسان، 15/ 410 ولي.

(44) انظر: شذا العرف/ 130.

(45) اللسان، 3/ 277.

(46) انظر: شذا العرف/ 131 – 132.

(47) الكتاب، 2/ 88 بولاق. وانظر الشافية 2،/ 76.

(48) اللسان، 8/ 213، وانظر اللسان 4،/ 85 بهر.

(49) اللسان، 3/ 460.

(50) انظر: شذا العرف/ 146 – 147.

(51) سيبويه، 2/ 355 بولاق.
وجاء في شرح الشافية قوله: «وأما الواو المفتوحة المصدرة، فليس قلبها همزة قياساً بالاتفاق، بل جاء ذلك في أحرف، نحو أناة في وناة، وأجم في وجم وأحد في وحد، وأسماء في اسم امرأة فَعْلاء من الوسامة عند الأكثرين، وليس بجمع؛ لأن التسمية بالصيغة أكثر من التسمية بالجمع، وقال بعض النحاة: أصل أَخَذَ وخذ بدلالة اتخذ كاتّصل» 3/ 179.

(52) سورة النور، الآية: 63.

(53) اللسان، 3/ 508.

(54) انظر: شذا العرف/ 151.
وجاء في شرح الشافية قوله: «بخلاف مصدر نحو «لاوذ»؛ لأن فعله مصحح» 3/ 137.

(55) اللسان، 8/ 25 «بيع».

(56) شرح الشافية 3/ 143 – 144. وانظر: سيبويه بولاق 2/ 363.

(57) اللسان، 8/ 442 «صوغ».

(58) اللسان، 9/ 261 «عيف».

(59) اللسان، 8/ 390.

(60) اللسان، 10/ 362 – 362 «نوق».

(61) شرح الشافية، 3/ 96 – 97، وانظر سيبويه بولاق، 2/ 362، وشذا العرف، 152.

(62) سورة الأنعام، الآية: 161.

(63) سورة الكهف، الآية: 108.

(64) اللسان، 11/ 188 «حول».

(65) شذا العرف، 151، ويقول سيبويه ،2/ 369: «وذلك قولك «حِوَل وعِوَض»؛ لأن الواحد قد ثبت فيه، وليس بعدها ألف».

(66) اللسان، 10/ 362 «نوق».

(67) اللسان، 11/ 636 «مول».

(68) اللسان، 15/ 357 هدى.

(69) سيبويه بولاق، 2/ 384.

(70) اللسان، 1/ 535 صوب.

(71) الكتاب: ج2، ص367، وانظر المقتضب، ج1، ص123، والمازني، أبو عثمان: التصريف، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، ج1، القاهرة: مصطفى البابي الحلبي، 1954، ص307، وابن خالويه، الحسين بن أحمد بن حمدان: مختصر شواذ القراءات، عني بنشره ج. برجستراسر، القاهرة: المطبعة الرحمانية، 1934م، ص42، وشرح الشافية: ج3، ص102.

(72) انظر الكتاب، 2/ 355، وشرح الشافية، 3/ 76.

(73) اللسان، 15/ 110 «عوى».

(74) انظر الكتاب، 2/ 384 والمقتضب، 1/ 171.

(75) اللسان، 3/ 230 «سود».

(76) الكتاب، 2/ 373 – 374.

(77) المقتضب، 1/ 127.